المجلس الأعلى للقضاء
Supreme Judiciary Council
State of Qatar • دولة قطر

مرسوم رقم (108) لسنة 2024
بالتصديق على اتفاقية نقل المحكوم عليهم بين حكومة دولة قطر وحكومة جمهورية بنغلاديش الشعبية

نحن تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر ،

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى وثيقة التصديق الصادرة في الثامن عشر من شهر صفر عام 1446 هجرية ، الموافق للثاني والعشرين من شهر أغسطس عام 2024 ميلادية ،

وعلى اقتراح رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ،

وعلى مشروع المرسوم المقدم من مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

مادة (1)

صُودق على اتفاقية نقل المحكوم عليهم بين حكومة دولة قطر وحكومة جمهورية بنغلاديش الشعبية ، الموقعة بمدينة دكا بتاريخ 2024/04/23 ، المرفق نصها بهذا المرسوم ، وتكون لها قوة القانون ، وفقاً للمادة (68) من الدستور .

مادة (2)

على جميع الجهات المختصة ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا المرسوم . ويُعمل به من تاريخ صدوره . ويُنشر في الجريدة الرسمية .

تميم بن حمد آل ثاني
أمير دولة قطر

صدر في الديوان الأميري بتاريخ : 1446/06/14هـ
الموافق : 2024/12/15م

المجلس الأعلى للقضاء
Supreme Judiciary Council
State of Qatar دولة قطر

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة قطر
State of Qatar

اتفاقية نقل المحكوم عليهم
بين
حكومة دولة قطر وحكومة جمهورية بنغلاديش الشعبية

إن حكومة دولة قطر،

وحكومة جمهورية بنغلاديش الشعبية،

المشار إليهما فيما بعد منفردتين بـ" الطرف " ومجتمعتين بـ "الطرفان"،

انطلاقاً من علاقات الصداقة الراسخة بين الطرفين،

ورغبةً منهما في تسهيل اندماج الأشخاص المحكوم عليهم بعقوبة سالبة للحرية في المجتمع، عبر إتاحة الفرصة لهم لقضاء محكوميتهم في بلدانهم، وذلك وفقاً لقوانين الطرفين واحتراماً لقواعد القانون الدولي، وخاصةً مبادئ الاحترام المتبادل للسيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل منهما،

قد اتفقتا على ما يلي:

المادة (1)
تعاريف

1- لأغراض تطبيق أحكام هذه الاتفاقية، تكون للكلمات والعبارات التالية المعاني الموضحة قرين كل منها ما لم يقتض سياق النص معنى آخر:

(أ) الحكم: حكم قضائي بات وواجب النفاذ بعقوبة سالبة للحرية عن جريمة تم ارتكابها.

(ب) الشخص المحكوم عليه: كل شخص صدر ضده حكم قضائي بات وواجب التنفيذ بعقوبة سالبة للحرية في إقليم دولة الإدانة.

المجلس الأعلى للقضاء
Supreme Judiciary Council
State of Qatar دولة قطر

(ج) دولة الإدانة: الدولة الطرف في هذه الاتفاقية التي أصدرت فيها المحكمة حكماً بات واجب النفاذ بعقوبة سالبة للحرية.

(د) دولة التنفيذ: الدولة الطرف في هذه الاتفاقية التي ينقل إليها الشخص المحكوم عليه لتنفيذ العقوبة المقضي بها ضده أو المتبقي منها.

المادة (2)
التعهد بنقل المحكوم عليهم

1-يتعهد الطرفان بالتعاون قدر الإمكان، بشأن نقل المحكوم عليهم، وفقاً لقوانينهما الوطنية المعمول بها، والأحكام التي تنص عليها هذه الاتفاقية.

2-يجوز تقديم طلب النقل من قبل دولة الإدانة أو دولة التنفيذ، كما يجوز للمحكوم عليه أو ممثله القانوني أو زوجه او أقاربه حتى الدرجة الرابعة تقديم طلب النقل إلى أحد الطرفين.

المادة (3)
السلطات المركزية

1- لغايات هذه الاتفاقية:

أ- تكون السلطة المركزية في دولة قطر هي النيابة العامة.

ب- تكون السلطة المركزية في جمهورية بنغلاديش الشعبية هي وزارة الشؤون الداخلية " قسم الخدمات الأمنية"

2- السلطة المركزية مسؤولةٌ عن إرسال الطلبات، أو تنفيذها أو إحالتها إلى الجهات المختصة من أجل تنفيذها.

3- تتواصل السلطات المركزية مع بعضها بعضاً، عبر القنوات الدبلوماسية، لأغراض هذه الاتفاقية، ويجوز لها في الظروف الطارئة إرسال الطلبات عبر الفاكس أو البريد الإلكتروني، على أن يتم إرسال طلب رسمي بذلك في غضون (20) عشرين يوماً، عبر القنوات الدبلوماسية.

4-على كل طرف إشعار الطرف الآخر بأي تغيير في السلطة المركزية، عبر القنوات الدبلوماسية.

المجلس الأعلى للقضاء
Supreme Judiciary Council
State of Qatar دولة قطر

المـادة (4)
شروط النقل

مع عـدم الإخلال بـأحكام القوانين الوطنيـة المعمول بهـا لـدى الطرفين، يجوز نقـل المحكوم عليه بموجب هذه الاتفاقية، وفقاً للشروط الآتية:

1- أن يكون المحكوم عليه أحد مواطني دولة التنفيذ.

2- أن يكون الحكم الصادر بالعقوبة المقيدة للحرية باتاً وواجب التنفيذ.

3- ألا تقل مدة الحكم المتبقية والواجب قضاؤها عند استلام طلب النقل عن (6) ستة أشهر على الأقل، مالم يتفق الطرفان على خلاف ذلك كتابةً.

4- أن تكون الجريمة التي يستند إليها الطلب معاقباً عليها بعقوبة مقيدة للحرية بموجب قانون كل من دولة الإدانة ودولة التنفيذ.

5- أن يوافق المحكوم عليه كتابياً على نقله إلى دولة التنفيذ، وفي حالة عدم قدرته على التعبير عن إرادته كتابياً، تكون الموافقة من وكيله القانوني أو زوجه أو أحد أقاربه حتى الدرجة الرابعة.

6- أن توافق كل من دولة الإدانة ودولة التنفيذ على طلب النقل.

المـادة (5)
محتوى الطلب

1-تقدم طلبات النقل والمستندات الداعمة لها، وفقاً لهذه الاتفاقية، كتابياً إلى السلطة المركزية لدى الدولة المطلوب منها، عبر القنوات الدبلوماسية.

2-يرفق بطلب النقل الوثائق التالية:

(أ) نسخة مصدقة من الحكم بما في ذلك المعلومات بأنه حكم بات واجب النفاذ.

(ب) نصوص الأحكام ذات الصلة من القانون الذي يستند إليها الحكم.

(ج) الوثائق التـي تتضمن معلومات مفصلةً عن هوية المحكوم عليه وجنسيته ومكان إقامته.

(د) وثيقة تحدد مدة العقوبة التي سبق أن تم تنفيذها في الدولة مُصدِرة الحكم.

(هـ) إقرار يتضـمن موافقة المحكوم عليه أو ممثله القانوني أو أقاربه وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية.

(و) وثائق أخرى قد تكون مهمةً للنظر في الطلب، مثل شهادة طبية بشأن الحالة البدنية والعقلية للمحكوم عليه.

المجلس الأعلى للقضاء
Supreme Judiciary Council
State of Qatar دولة قطر

المـادة (6)
رفض طلب النقل

1- يكون طلب نقل المحكوم عليه مرفوضاً:

(أ) إذا كان تنفيذ الحكم لدى دولة التنفيذ يختلف عن التنفيذ في دولة الإدانة، إلى المدى الذي يؤثر فيه على تنفيذ الحكم، مالم يتم الاتفاق حول الأحوال والشروط التي يجوز تنفيذ الطلب بموجبها.

(ب) إذا لم تقدم دولة التنفيذ تعهداً بعدم تطبيق أحكام العفو الخاص على الشخص الذي ينقل كما هو منصوص عليه في "المادة 10" من هذه الاتفاقية.

2- يجوز رفض طلب نقل المحكوم عليه إذا لم يسدد المبالغ والغرامات والمصاريف القضائية والتعويضات أو أية أحكام مالية أخرى في دولة الإدانة، أو إذا أقيمت ضد المحكوم عليه دعوى قضائية أمام المحكمة المختصة في دولة الإدانة للمطالبة بأية مبالغ أخرى.

المـادة (7)
التحقق والموافقة

تقوم دولة الإدانة وفقاً لقانونها الوطني، بالتحقق من أن الشخص الذي أعطى موافقته على النقل وفقاً للبند (5) من "المادة 4" من هذه الاتفاقية، قد قام بذلك طواعيةً، وأنه على علم بما سيترتب على هذا النقل من نتائج.

المـادة (8)
التنفيذ

1- تلتزم دولة التنفيذ بالطبيعة القانونية للحكم ومدته على النحو الذي تحدده دولة الإدانة.

2- إذا كان هذا الحكم بطبيعته أو مدته يختلف مع قانون دولة التنفيذ، أو إذا كان قانونها يقتضي غير ذلك، يجوز لتلك الدولة، بحكم محكمة أن تكيف الحكم، قدر الإمكان، مع العقوبة أو التدبير التي ينص عليه قانونها الخاص بالنسبة لجريمة مماثلة.

3- لا يجوز أن تزيد العقوبة بحكم طبيعتها أو مدتها عند تكييفها مع قانون دولة التنفيذ من تلك العقوبة المفروضة من دولة الإدانة.

المجلس الأعلى للقضاء
Supreme Judiciary Council
State of Qatar دولة قطر

المـادة (9)
الاختصاص

لا يجوز القبض على المحكوم عليه أو تقديمه للمحاكمة أو إدانته في دولة التنفيذ عن ذات الجرائم التي حكم عليه بموجبها في دولة الإدانة قبل نقله.

المـادة (10)
العفو العام والخاص وإعادة النظر

1- يسري على الشخص المحكوم عليه العفو العام الصادر من دولة الإدانة أو دولة التنفيذ.

2- يسري على الشخص المحكوم عليه العفو الخاص الصادر من دولة الإدانة.

3- لا يسري على الشخص المحكوم عليه العفو الخاص أو الإفراج تحت شرط أو عفو آخر الصادر من دولة التنفيذ إلا بموافقة دولة الإدانة.

4- بعد نقل المحكوم عليه، يحق فقط لدولة الإدانة إعادة النظر في الحكم.

5- تنهي دولة التنفيذ تنفيذ الحكم حال قيام دولة الإدانة بإبلاغها بأي قرار أو إجراء من شأنه إنهاء تنفيذه.

المـادة (11)
معلومات الإنفاذ

1- تبلغ دولة التنفيذ دولة الإدانة عند انتهاء مدة تنفيذ الحكم أو في حالة هروب الشخص المحكوم عليه قبل إكمال مدة تنفيذ الحكم، وفي هذه الحالة تتخذ دولة التنفيذ الإجراءات المناسبة للقبض عليه وتقديمه للمحاكمة وفقاً لقانون دولة التنفيذ.

2- تقوم دولة التنفيذ بإخطار دولة الإدانة عند استكمال تنفيذ العقوبة.

3- تقدم دولة التنفيذ، في كل حالة على حدة، تقريراً بشأن تنفيذ الحكم، وذلك بناءً على طلب من دولة الإدانة.

المـادة (12)
إجراءات نقل المحكوم عليه

عند اتفاق الطرفين على النقل، يجب على سلطتيهما المختصتين تحديد مكان وتاريخ وشروط النقل، في أقرب وقت، ممكن لنقل المحكوم عليه من دولة الإدانة إلى دولة التنفيذ.

المجلس الأعلى للقضاء
Supreme Judiciary Council
State of Qatar دولة قطر

المادة (13)
التكاليف

1- يتحمل الطرف الطالب للنقل أي تكاليف بسبب نقل المحكوم عليه، باستثناء التكاليف في إقليم الطرف المطلوب منه.

2- إذا ما تبين أن تنفيذ الطلبات يستلزم نفقات غير اعتيادية في طبيعتها، تتشاور السلطتان المركزيتان للدولتين على طريقة سداد النفقات.

المادة (14)
اللغة

تكون طلبات النقل والمستندات المرفقة بها باللغة الرسمية للدولة الطالبة ومصحوبة بترجمة إلى اللغة الرسمية للدولة المطلوب منها أو إلى اللغة الإنجليزية، كما تكون موقعةً ومختومةً وموثقةً من قبل السلطة الطالبة دون أية إجراءات تصديق أخرى في هذا الشأن.

المادة (15)
نطاق السريان

تسري أحكام هذه الاتفاقية على الطلبات المتعلقة بالدعاوى والجرائم التي وقعت قبل أو بعد دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ.

المادة (16)
تسوية المنازعات

أي خلافات قد تنشأ بين الطرفين فيما يتعلق بتطبيق أو تفسير هذه الاتفاقية، تتم تسويتها ودياً بالتشاور والتفاوض بينهما أو عن طريق القنوات الدبلوماسية.

المادة (17)
التعديل

يجوز تعديل أحكام هذه الاتفاقية أو أي نص من نصوصها عن طريق الاتفاق الكتابي بين الطرفين، وتدخل هذه التعديلات حيز النفاذ باتباع ذات الإجراءات المنصوص عليها في "المادة 18" من هذه الاتفاقية، وتعتبر هذه التعديلات جزءاً لا يتجزأ منها بعد دخولها حيز النفاذ.

المجلس الأعلى للقضاء
Supreme Judiciary Council
State of Qatar • دولة قطر

المـادة (18)
الدخول حيز النفاذ والمدة والانتهاء

1-تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ بعد (30) ثلاثين يوماً من تاريخ استلام أي من الطرفين لآخر إخطار كتابي من الطرف الآخر، عبر القنوات الدبلوماسية، يؤكد اكتمال الإجراءات القانونية /الداخلية اللازمة لدخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ.

2- مدة هذه الاتفاقية سنة واحدة وتجدد تلقائياً لمدة أو لمدد أخرى مماثلة، ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر كتابةً، عبر القنوات الدبلوماسية، برغبته في إنهائها، وذلك بفترة (6) ستة أشهر على الأقل قبل تاريخ إنهائها أو انتهاء مدتها الأصلية.

3-لا يؤثر إنهاء أو انتهاء هذه الاتفاقية، على تنفيذ الطلبات المقدمة في إطار ها والتي قد تم تقديمها أو استلامها قبل تاريخ الإنهاء، ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك كتابةً.

وإشهاداً على ما تقدم، قام المفوضان أدناه، والمخولان من قبل حكومتهما، بالتوقيع على هذه الاتفاقية.

حررت هذه الاتفاقية ووقعت في مدينة دكا بتاريخ 2024/04/23، من نسختين أصليتين باللغتين العربية والإنجليزية، ولكل منهما ذات الحجية.

عن حكومة دولة قطر	عن حكومة جمهورية بنغلاديش الشعبية

المجلس الأعلى للقضاء
Supreme Judiciary Council
State of Qatar • دولة قطر

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة قطر
State of Qatar

Agreement
On The Transfer of Sentenced Persons between The Goverement of the State of Qatar and the Goverement of the People's Republic of Bangladesh

The Government of the State of Qatar, and the Government of the Peoples Republic of Bangladesh, hereinafter referred to individually as the "Party" and collectively as the "Parties",

Based on the well-established friendship between the two Parties,

Desiring to facilitate the integration of persons sentenced with a liberty-depriving penalty into society by giving them the opportunity to serve their sentences in their own countries, in accordance with the laws of the Parties and in respect for the rules of international law, particularly the principles of mutual respect for sovereignty, and non-interference in the internal affairs of the Parties,

Have agreed on the following:

Article 1
DEFINITIONS

1. For the purposes of the application of the provisions of this Agreement, the following terms and expressions shall have the meanings ascribed to them unless the context otherwise requires:

(a) **Judgment:** A final and enforceable court sentence of deprivation of liberty for an offence committed.

المجلس الأعلى للقضاء
Supreme Judiciary Council
State of Qatar • دولة قطر

(b) **Sentenced person:** Any person against whom a final and enforceable sentence of deprivation of liberty has been imposed in the territory of the Sentencing State.

(c) **Sentencing State:** The State Party to this Agreement in which the Court has rendered an enforceable sentence of deprivation of liberty.

(d) **Execution State:** The State Party to this Agreement to which the sentenced person is transferred to serve the sentence imposed or the remaining thereof.

Article 2

UNDERTAKING TO TRANSFER SENTENCED PERSONS

1. The Parties undertake to cooperate, to the extent possible, on the transfer of sentenced persons, in accordance with their applicable national laws, and the provisions of this Agreement.

2. The request for transfer may be submitted by the Sentencing State or the Execution State. The sentenced person, his legal representative, spouse or a relative up to the fourth degree, may submit the request for transfer to one of the Parties.

Article 3

CENTRAL AUTHORITIES

1.For the purposes of this Agreement:

a. The Central Authority for the State of Qatar shall be the Public Prosecution.

b. The Central Authority for the People's Republic of Bangladesh shall be the "Security Services Division, Ministy of Home Affairs".

2. The Central Authority shall be responsible for sending, executing or referring requests to the competent authorities for implementation.

3. The Central Authorities shall communicate with one another through diplomatic channels for the purposes of this Agreement. In urgent circumstances, the Central Authorities may send requests by facsimile or e-mail. In such a case, the request must be formally sent within twenty (20) days through diplomatic channels.

4. Each party must notify the other of any change in its central authority through diplomatic channels.

المجلس الأعلى للقضاء
Supreme Judiciary Council
State of Qatar دولة قطر

Article 4

TRANSFER CONDITIONS

Without prejudice to the provisions of the Parties' applicable national laws, the sentenced person may be transferred pursuant to this Agreement, under the following conditions:

1. The sentenced person is a national of the Execution State.

2. The sentence of deprivation of liberty must be final and enforceable.

3. The remaining sentence to be served upon receipt of the transfer request shall not be less than (6) six months, unless the Parties agree otherwise in writing.

4. The offense on which the request is based shall be punishable by a deprivation of liberty sentence under the law of both the Sentencing State and the Execution State.

5. The sentenced person must agree in writing to be transferred to the State of Execution, and if he is unable to express his will in writing, consent should be provided by his legal representative, spouse, or relative up to the fourth degree.

6. Both the Sentencing State and the Execution State must agree to the transfer.

Article 5

CONTENT OF THE REQUEST

1. Requests for transfer and supporting documents, according to this Agreement, shall be made in writing and addressed to the Central Authority of the Requested State through diplomatic channels.

2. The request shall include the following documents:

a. A certified copy of the judgement, including the information that it is final and enforceable.

b. Texts of the relevant provisions of law on which the judgement is based.

c. Documents containing detailed information on the identity, nationality, and place of residence of the sentenced person.

d. A document specifying the duration of the sentence that has already been executed in the Sentencing State.

المجلس الأعلى للقضاء
Supreme Judiciary Council
State of Qatar • دولة قطر

e. A declaration with the consent of the sentenced person or his/her legal representative, or relatives in accordance with the provisions of this Agreement.

f. Other documents that might be of importance for considering the request, such as a medical certificate on the physical and mental condition of the sentenced person.

Article 6

REFUSAL OF TRANSFER REQUEST

1. A request for transfer shall be refused:

a. If the execution of the sentence in the Execution State differs from that in the Sentencing State, to an extent that affects the execution of the sentence, unless otherwise agreed on the terms and conditions under which the request may be executed.

b. If the Execution State does not submit an undertaking not to grant pardon for the person to be transferred as provided for in "Article 10" of this Agreement.

2. A request for transfer may be refused if the sentenced person has not paid the amounts, fines, judicial expenses, compensations or other pecuniary judgments in the Sentencing State or if a lawsuit is filed against the sentenced person before the competent court of the Sentencing State claiming any other pecuniary amounts.

Article 7

VERIFICATION AND CONSENT

In accordance with its national law, the Sentencing State verifies that the person who gave his consent to the transfer in accordance with paragraph (5) of" Article 4" of this Agreement has done so voluntarily, and that he is aware of the consequences of such transfer.

Article 8

EXECUTION

1. The Execution State shall be bound by the legal nature and duration of the sentence as determined by the Sentencing State.

المجلس الأعلى للقضاء
Supreme Judiciary Council
State of Qatar • دولة قطر

2. If the sentence by its nature or duration is incompatible with the law of the Execution State, or its law otherwise requires, this party may, through a court decision, and to the extent possible, adapt the sentence to the punishment or measure prescribed by its own law for a similar offense.

3. The punishment may not be aggravated by its nature or duration when adapted to the law of the Execution State from that imposed in the Sentencing State.

Article 9

COMPETENCE

The sentenced person may not be arrested, prosecuted, or convicted in the Execution State for the same offences under which he/she was sentenced in the Sentencing State prior to transfer.

Article 10

AMNESTY, PARDON AND REVIEW OF DECISION

1. The Sentenced person shall be subject to the general amnesty granted by the Sentencing State or the Execution State.

2. The Sentenced person shall be subject to a special pardon granted by the Sentencing State.

3. A special pardon, conditional release, or other pardon issued by the Execution State shall not apply to the Sentenced person except with the consent of the Sentencing State.

4. Following the transfer of the sentenced person, only the Sentencing State has the right to review the court decision.

5. The Execution State terminates the execution of the sentence once the Sentencing State informs it of any decision or action that would terminate its execution.

Article 11

ENFORCEMENT INFORMATION

1. The Execution State shall inform the Sentencing State at the end of the execution period, or in the event of the escape of the sentenced person before

المجلس الأعلى للقضاء
Supreme Judiciary Council
State of Qatar • دولة قطر

completing the execution of the sentence, in which case the Execution State shall take the appropriate measures to arrest him and bring him to trial in accordance with its law.

2. The Execution State shall inform the Sentencing State upon the completion of the enforcement of the sentence.

3. The Execution State, on a case-by-case basis, shall provide a report on the execution of the sentence upon the request of the Sentencing State.

Article 12

TRANSFER PROCEDURS FOR SENTENCED PERSON

When the Parties agree on the transfer, their competent authorities shall, as soon as possible, determine the location, date, and conditions of transfer, for the transfer of the sentenced person from the Sentencing State to the Execution State.

Article 13

EXPENSES

1. The Requesting State shall bear any costs for the transfer of the Sentenced Person, except for the costs in the territory of the Requested State.

2. If the implementation of requests is found to require unusual expenses in nature, the Central Authorities of the States shall consult on the method of paying the costs.

Article 14

LANGUAGE

Transfer Requests and attached documents shall be in the official language of the Requesting Party and accompanied by a translation into the official language of the Requested Party or in English. It shall also be signed, stamped and authenticated by the Requesting authority without further ratification procedures in this regard.

المجلس الأعلى للقضاء
Supreme Judiciary Council
State of Qatar دولة قطر

Article 15

SCOPE OF APPLICATION

The provisions of this Agreement shall apply to requests relating to cases and crimes that took place before or after the entry into force of this Agreement.

Article 16

SETTLEMENT OF DISPUTES

Any disagreements, that may arise between the Parties with regard to the implementation or interpretation of this Agreement, are to be resolved amicably by consultation and negotiation between them, or through diplomatic channels.

Article 17

AMENDMENT

The provisions of this Agreement or any of its texts may be amended by written Agreement between the Parties, and these amendments shall enter into force in accordance with the same procedures provided for in "Article 18" of this Agreement, and are considered an integral part thereof after their entry into force.

Article 18

ENTRY INTO FORCE AND DURATION AND TERMINATION

1. This Agreement shall enter into force thirty (30) days after the date of receipt by either Party of the last written notification from the other Party, through diplomatic channels, confirming the completion of the internal/ legal procedures required for the entry into force of this Agreement.

2. The duration of this Agreement is one (1) year and shall be automatically renewed for other similar period or periods, unless either Party notifies the other Party in writing, through diplomatic channels, of its desire to terminate it, for a period of at least six (6) months prior to the date of its termination or the expiration of its original term.

3. The termination or expiration of this Agreement shall not affect the implementation of requests submitted thereunder and which have been

المجلس الأعلى للقضاء
Supreme Judiciary Council
State of Qatar • دولة قطر

submitted or received prior to the termination date, unless the Parties agree otherwise in writing.

In Witness thereof, the undersigned being duly authorized by their respective governments, have signed this Agreement.

Done and signed in the city Dhaka on 23/04/2024, in two original copies in Arabic, and English languages, all texts being equally authentic.

For	For
The Government of the State of Qatar	**The Government of the People's Republic of Bangladesh**